الآداب | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات والبحوث الإنسانية
(EISSN): 2707-5192 ISSN: 2616-5864

العدد العشرون 20
سبتمبر 2021

التنسيق اليمني المصري لمواجهة الإستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر (1970- 1973م)

صلاح صالح علي القوسي*
Salahqw1980@gmail.com

الملخص:

يأتي هذ البحث ليسلط الضوء على الوضع الأمني في البحر الأحمر خلال الفترة من 1970-1973م، وما تعرض له من محاولات تغلغل إسرائيلية على سواحله الشرقية والغربية، والسيطرة على جزره بشتى الوسائل العسكرية والسياسية، وتهتم الدراسة أيضًا بدور التنسيق اليمني - المصري سواء في طرح قضية أمن البحر الأحمر لدى الجامعة العربية، أم في التنسيق العسكري المشترك بين القوات المصرية واليمنية وما توصل إليه هذا التنسيق من نجاح في تحطيم الإستراتيجية الإسرائيلية بحرب أكتوبر 1973م، وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي التحليلي، وقُسم البحث إلى خمسة محاور، تناول المحور الأول الموقع الجغرافي لليمن ومصر بالنسبة إلى البحر الأحمر، وتطرق المحور الثاني للإستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر، أما المحور الثالث فقد أبرز دور اليمن في طرح قضية الأمن القومي في البحر الأحمر من 1970- 1972م، وجاء المحور الرابع لتسليط الضوء على التنسيق المصري اليمني لحماية الأمن القومي ومواجهة التغلغل الإسرائيلي، وتناول المحور الخامس دور اليمن في حرب أكتوبر 1973م، وتوصل البحث إلى عدد من النتائج أبرزها أنه كان لجمهوريتي اليمن الشمالي والجنوبي دور كبير في التنبيه إلى خطر التغلغل الإسرائيلي وإثارته من خلال تكرار مخاطبة الجامعة العربية.

الكلمات المفتاحية: الجيوبوليتكية، حرب أكتوبر، التنسيق اليمني المصري، أمن البحر الأحمر.

* طالب دكتوراه في التاريخ المعاصر- قسم التاريخ والعلاقات الدولية - جامعة صنعاء - عضو هيئة التدريس المساعدة بقسم التاريخ والعلوم السياسية - كلية الآداب - جامعة ذمار - الجمهورية اليمنية.

DOI: 10.35696/1915-000-020-009

العـدد العشـرون 20
سبتمـبر 2021
مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات والبحوث الإنسانية
(EISSN): 2707-5192 ISSN: 2616-5864

The Yemeni-Egyptian Coordination to Confront the Israeli Strategy in the Red Sea (1970-1973)

Salah Saleh Ali Al-Qawsi*
Salahqw1980@gmail.com

Abstract:

This study investigates the prevailing security situation in the Red Sea during the period from (1970) to (1973) and the Israeli penetration attempts in the western and eastern coasts of the sea to impose its dominance on its islands using various political and military means. It also focuses on the role of the coordination between Yemen and Egypt whether in posing this serious issue before the League of Arab States or in the joint military coordination and cooperation between Yemeni and Egyptian forces. Therefore, the historical analytical method is used in this study which consists of five main sections. The first section of the study presents the geographical location of Yemen and Egypt in relation to the Red sea. The second section focuses on the Israeli Strategy at the Red Sea. The third section highlights the role of Yemen in the national security of the Red sea during the period from (1970-1973). The fourth section shows the Yemeni-Egyptian coordination in preserving the national security and confronting the Israeli penetration in the Red sea. The last section explores the role of Yemen in October war of 1973.The findings of the study has revealed the prominent role of Southern and Northern Yemen in warning about the danger of the Israeli penetration in the region through addressing the League of Arab States.

Keywords: Geopolitics, October War, Yemen-Egypt coordination, Red Sea security

* PhD Student in Modern History, Department of History and International Relations, Sana'a University, the Teaching Staff member in the Department of History and Political Sciences, Faculty of Arts, Thamar University, Republic of Yemen.

المقدمة:

جاء التنسيق اليمني المصري المشترك في الفترة من 1970- 1973م لمواجهة التغلغل الإسرائيلي في جنوب البحر الأحمر وسواحله الشرقية والغربية، لا سيما أن إسرائيل كانت قد استخدمت كل الأساليب السياسية والعسكرية لإيجاد موطئ قدم لها في المنطقة لفرض سيطرتها وتأمين تجارتها، وهذه المتغيرات السياسية كانت أهم الأسباب التي جعلت الباحث يتطرق إلى هذا الموضوع محاولًا الإلمام به للاستفادة منه مستقبلًا.

وتكمن إشكالية الدراسة في أنها تسعى في محاورها إلى الإجابة الموضوعية عن طبيعة التنسيق اليمني المصري وماهيته في الفترة من 1970- 1973م.

وتهدف الدراسة إلى إبراز الدور المهم الذي قامت به جمهوريتا اليمن وجمهورية مصر في مواجهة الإستراتيجية الإسرائيلية، والتذكير به للحصول على رؤية مستقبلية في حال حدوث أي أخطار أجنبيه أخرى، وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي التحليلي الذي يعتمد على جمع المادة العلمية وترتيبها حسب التسلسل الزمني وإخضاعها للمناقشة والتحليل.

وقد احتوى هذا البحث على مقدمة وخمسة محاور وخاتمة وتوصيات: تناول المحور الأول أهمية الموقع الجغرافي لليمن ومصر بالنسبة للبحر الأحمر، وتطرق المحور الثاني إلى ظهور الإستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر، أما المحور الثالث فقد تناول دور اليمن في طرح قضية الأمن القومي للبحر الأحمر لدى الجامعة العربية، وجاء المحور الرابع ليناقش التنسيق المصري اليمني لحماية الأمن القومي العربي، ومواجهة الإستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر من 1970-1973م، وتناول المحور الخامس دور اليمن ومشاركتها في حرب أكتوبر 1973م، وخرج البحث بجملة من النتائج والتوصيات سيتم عرضها في نهاية البحث.

المحور الأول: الموقع الجغرافي لليمن ومصر بالنسبة إلى البحر الأحمر

قبل استعراض التنسيق المشترك بين جمهوريتي اليمن ومصر في موضوع حماية الأمن القومي العربي، ومواجهة الإستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر (1970- 1973) لا بد من الإشارة إلى أهمية الموقع الجيوبولتيكي للبلدين بالنسبة إلى البحر الأحمر.

يُعد البحر الأحمر منذ القدم من أهم بحار العالم مكانة، نظرًا لما يتمتع به من أهمية جيوبولتيكية وإستراتيجية وتجارية، وتنبع هذه الأهمية من كونه أقصر الطرق المائية التي تصل بين الشرق والغرب، بين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي من جهة، والبحر العربي والمحيط الهندي من جهة أخرى[1]، فضلًا عن أنه يضم حول سواحله تسع دول هي على الساحل الإفريقي من الشمال إلى الجنوب: مصر، السودان، إثيوبيا (التي تحتل الساحل الإرتيري)، جيبوتي، وعلى الساحل الآسيوي: فلسطين، الأردن، السعودية، اليمن الشمالي، اليمن الجنوبي[2].

فالبحر الأحمر من البحار الطويلة التي تقع في المناطق المدارية الجافة، ويمتد طوليًا بين السويس شمالًا وباب المندب جنوبًا حيث يبلغ طوله حوالي 2000كم[2][3]، وقد أعطى موقع البحر الأحمر الجيوبولتيكي لليمن ومصر بُعدًا إستراتيجيا هيأ لهما عملية الترابط والتنسيق المشترك على أرض الواقع، فهو يُعد عنصرهما الأساسي، فاليمن مدخله الجنوبي، ومصر مدخله الشمالي[4]. ومما يميزه أيضًا أنه يحتوي على (380) جزيرة بعضها مأهول بالسكان وبعضها الآخر خالٍ أو مهجور بسبب وعورة طبيعتها البركانية[5]، وتشكل هذه الجزر قيمة إستراتيجية بالنسبة إلى الدول المطلة عليه، ولعل أهميتها تكمن في انتشارها وموقع بعضها الإستراتيجي المسيطر على مداخله، حيث يمكن استخدام معظمها للأغراض العسكرية باعتبارها نقاطًا مهمة أو قواعد انطلاق للسيطرة على الملاحة فيه[6].

ومن أهم هذه الجزر الواقعة في المناطق الضيقة من البحر الأحمر عند باب المندب جزيرة (ميون) التي تقع داخل المضيق، وتتميز بموقعها الذي يتيح التحكم في البحر الأحمر من جهة الجنوب، وتليها في الأهمية جزيرة (حالب) الإرتيرية التي تقع في خليج عصب عند الطرف الجنوبي من الساحل الإرتيري، كونها من أقرب الجزر الإرتيرية إلى باب المندب، و كذلك أرخبيل دهلك القريب من

مصوع المطلة على الساحل الإرتيري، الذي يتكون من جزيرتين رئيسيتين و(124) جزيرة صغيره، أكبر هذه الجزر هي دهلك التي تبلغ مساحتها (290) ميلًا مربعا وطولها 40 ميلًا[7]، وكذلك أيضًا جزر (حنيش) الكبرى والصغرى اليمنية، وجزيرة (زقر) التي تتميز بقيمة إستراتيجية كبرى بفضل ارتفاعها الذي يتيح إمكانية مراقبة الأنشطة البحرية ورصدها، وخاصة التي تجري في المياه المحيطة بها[8].

أ- اليمن

تقع في الجزء الجنوبي الغربي من القارة الأسيوية، ومن شبه الجزيرة العربية، يحدها من الشمال السعودية والربع الخالي، ومن الجنوب بحر العرب والمحيط الهندي، ومن الشرق سلطنة عمان ومن الغرب البحر الأحمر[9]، وتمتد اليمن على مساحة شاسعة حيث تسيطر على أكثر من (2200) كم من السواحل المطلة على البحر الأحمر، والبحر العربي وخليج عدن والمحيط الهندي[10]، بالإضافة إلى موقعها المتميز على مضيق باب المندب، الذي يُمكنها من الإطلال المباشر على خطوط الملاحة البحرية العالمية، ويمنحها صفة المدخل الرئيسي إلى شرق القارة الإفريقية[11]، كما أنه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بقناة السويس كونها المخرج الأساسي للبحر الأحمر من جهة الشمال[12].

ب- مصر

تقع في الركن الشمالي الشرقي من القارة الإفريقية، ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب السودان، ومن الغرب الصحراء الليبية، ومن الشرق البحر الأحمر وخليج العقبة، ويبلغ طول الساحل الشرقي لمصر على البحر الأحمر نحو (1950)كم[13]، وبحكم موقعها على البحر الأحمر، وسيادتها على قناة السويس 1869م وخليج العقبة، فقد زاد ذلك من أهمية موقعها الجيوبولتيكي المتميز في قلب الوطن العربي[14]، حيث اكتسبت أهمية كبرى بعد افتتاح قناة السويس، التي ربطت بين البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، وأصبحت بذلك تربط بين قارات العالم الثلاث إفريقيا وآسيا وأوروبا[15].

ومما زاد موقع مصر أهمية هو وجود قناة السويس في البحر الأحمر، كونها أقصر طريق بين الشرق والغرب مقارنة بطريق رأس الرجاء الصالح الدائري الطويل، إذ إن قناة السويس اختصرت

ثلثي المسافة تقريبًا، كما أعادت لمدخل البحر الجنوبي عند القرن الإفريقي أهميته الجيوبولتيكية، وأعادت أيضًا حدة الصراعات بين الدول الاستعمارية بكل ما تعنية هذه الصراعات من انعكاسات ومخاطر محلية ودولية وإقليمية، خاصة عندما بدأ البترول المكتشف في الخليج العربي والجزيرة العربية يتدفق بكميات تجارية ضخمة[16].

ومن هنا كانت إسرائيل تمثل أخطر الدول الاستعمارية، التي شكَّل تغلغلها في نهاية عقد الستينات وبداية السبعينات تهديدًا عسكريًا واقتصاديًا على الدول المطلة على البحر الأحمر، لا سيما جمهوريتا اليمن الشمالية والجنوبية، وكذلك جمهورية مصر العربية، وهذا ما سوف نلاحظه من خلال محاور هذه الدراسة.

المحور الثاني: الإستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر

بدأت الإستراتيجية الإسرائيلية حيال البحر الأحمر منذ العام 1949م بعد تأسيس وجودها في خليج العقبة، بهدف الاتصال الخارجي عن طريق البحر الأحمر، ولتحقيق ذلك الهدف بدأت إسرائيل بتأسيس وجود لها على البحر الأحمر، بغية استخدامه لتحقيق مصالحها العسكرية والسياسية والاقتصادية، ولذلك كان المخطط هو السيطرة على البحر الأحمر ذاته، فعملت على احتلال الأراضي العربية في الجزء الشمالي، واحتلال الجزر الواقعة في الجزء الجنوبي من المنطقة، من أجل تأمين حريتها في الملاحة التي ترتبط، مباشرة، بالأمن القومي الإسرائيلي[17].

فقد قامت الإستراتيجية الإسرائيلية في العاشر من آذار 1949م باحتلال قرية (أم الرشراش) التابعة للسيادة الأردنية المطلة على الساحل الشمالي لخليج العقبة[18]، وفي 1952م أنشأت إسرائيل على هذه القرية مرفأ (إيلات)[19]، وبعد إنشاء هذا المرفأ أصبح المنظور الإسرائيلي للبحر الأحمر على أنه ممر مائي دولي ينبغي أن يظل مفتوحًا لسفن جميع الدول بما فيها إسرائيل، وهذا هو المحور الذي يوليه الإسرائيليون اهتمامًا عميقًا، وبسبب تخوفهم من أن ينجح العرب من تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، ومن ثم يفرضون حصارًا على السفن الإسرائيلية[20]، قامت بالتنسيق مع كلٍ من بريطانيا وفرنسا لشن هجوم على مصر في (29) تشرين الأول/ أكتوبر 1956م تمخض عنه احتلال

سيناء، محطمة بذلك القيود التي كانت مصر قد فرضتها على سفنها في مضائق تيران وخليج العقبة[21].

وبعد أحد عشر عامًا من هذا العدوان أقدمت إسرائيل مرة أخرى في حزيران 1967م على مهاجمة مصر وسوريا مباغتةً (حرب الأيام الستة) بسبب الحصار الذي فرض على مضيق تيران، الذي هدد وقتها وجود إسرائيل[22]، وكان من أهم نتائج هذا الحصار احتلال إسرائيل الضفة الغربية للأردن، وغزة، وشبه جزيرة سيناء التابعتين لمصر، ومرتفعات الجولان السورية[23]، واستمرت إسرائيل باحتلال هذه الأراضي العربية إلى أن تم اتخاذ قرار حرب 1973م.

وبعد عدوان حزيران 1967م بدأت الإستراتيجية الإسرائيلية تتجه في علاقاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية نحو الدول الإفريقية حتى تستطيع تأمين تواجدها بالقرب من المدخل الجنوبي للبحر الأحمر لحماية ملاحة سفنها.

وعلى هذا الأساس قامت الإستراتيجية الإسرائيلية بالتوغل في بعض الدول الإفريقية من خلال الإغداق عليها بالمساعدات، وفي مقدمة هذه الدول إثيوبيا، التي كانت حينها تحتل إريتريا[24]، ونتيجة لهذه السياسة ضاعفت إسرائيل من وجودها في البحر الأحمر لتدعيم علاقتها الوثيقة بإثيوبيا واستطاعت إسرائيل من خلال ذلك الحصول على تسهيلات عسكرية وبحرية ذات قيمة عسكرية واضحة عند باب المندب، لتراقب من خلالها التحركات العربية، ولترصد أي عملية هجومية مُنتظرة، مثل تلك التي تعرضت لها الناقلة الليبيرية (كورال سي) في عرض البحر الأحمر[25] في يونيو 1971م أثناء عبورها باب المندب وهي تحمل شحنة النفط لإسرائيل[26].

وتحت هذه الذريعة كان اهتمام الإستراتيجية الإسرائيلية بأن يكون لها وجود حقيقي على ساحل إريتريا، ليكون بمثابة امتداد عسكري للسيطرة على مدخل البحر الأحمر، لتؤمن طرق تجارتها ومصالحها من جهة، ومن جهة أخرى تستطيع مراقبة تحركات جمهورية اليمن الشعبية وتطويق جمهورية مصر العربية، ولذلك قامت إسرائيل بمحاولات -بدعم من واشنطن- من أجل السيطرة على جزر البحر الأحمر من إيلات شمالًا إلى باب المندب جنوبا[27]، كون النظام الإسرائيلي في إطار

تحقيق أهدافه الإستراتيجية في منطقة البحر الأحمر، يذهب إلى إيجاد عمق إستراتيجي في هذه المنطقة، يتيح له رصد أي نشاط عسكري عربي في المنطقة، وكسر أي حصار عربي قد يحدث مستقبلًا[28].

وفي كل الأحوال نجحت الإستراتيجية الإسرائيلية باحتلال بعض الجزر الإستراتيجية المتناثرة في الجزء الجنوبي من البحر الأحمر، إما مباشرة أو بالإعارة والتأجير من إثيوبيا، أو عن طريق التعاون والتنسيق بينها وبين إثيوبيا والولايات المتحدة[29]، فعلى سبيل المثال تم اتفاق بين إثيوبيا وإسرائيل على وضع قوات إسرائيلية في جزيرة (دهلك) وما جاورها وكذلك بناء محطات الرادار[30].

ومن هذه الجزر اتخذت إسرائيل منطلقًا لتهديد الأمن القومي اليمني، وهو ما أشارت إليه الأمانة العسكرية لجامعة الدول العربية في العام 1972م إذ أكدت في دراسة أعدتها على أن الإستراتيجية الإسرائيلية تقوم بنشاط حول جزيرة (ميون) بغرض استطلاع الجزيرة ومعرفة مدى تسليحها، ومن ثم احتلالها لضمان حرية الملاحة لسفنها[31].

كما عملت الإستراتيجية الإسرائيلية من خلال تواجدها على هذه الجزر، على الحد من الدبلوماسية اليمنية تجاه الصراعات في المنطقة، ومنها الصراع الإرتيري الإثيوبي، كون استمرار هذا الصراع هو ما قد يتيح لإسرائيل التواجد في هذه المنطقة[32].

من جانب آخر استفادت الإستراتيجية الإسرائيلية من مواقعها في جزر وسواحل إريتريا[33]، حيث أوجدت عمقًا إستراتيجيا لسياستها في البحر الأحمر، من خلال تصعيد الصراعات في المنطقة لإعاقة تعريب البحر الأحمر[34]، فعملت على دعم النظام الإثيوبي في إحكام قبضته على الأراضي الإرتيرية المحتلة[35]، حرصًا منها على مصالحها الإستراتيجية، ونظرًا لتخوفهم من انتصار النظام القائم آنذاك في إريتريا، إذ رأت أن استقلال إريتريا لن يخدم إستراتيجيتها[36]، مع أن النظام الإرتيري المتمثل في(جبهة التحرير الإرتيرية) قد قام منذ بداية كفاحه المسلح بربط نفسه بصورة متزايدة بدعوة القومية العربية، وتلقى دعمًا عربيًا منذ العام 1961م، كون الدول العربية كانت تأمل في نجاح الثورة الإرتيرية، وولادة دولة عربية مستقلة تشكل طريقًا لتحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، ومكافحة التغلغل الإسرائيلي في المنطقة[37].

كما أن استقلال إريتريا سيضع البحر الأحمر بصورة رئيسية تحت السيطرة العربية[38]، إلا أن إسرائيل نجحت في اختراق الثورة الإرتيرية في عام 1970م، عبر أسياسي أفورقي أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، الجبهة المنشقة عن الجبهة الأم (جبهة تحرير إريتريا) وتمكن من ذلك بمساعدة قاعدة (كانيو ستيش) الأمريكية الموجودة في أسمرة، حيث تمكن أسياسي أفورقي من الانفصال بتنظيمه المعادي للإسلام والعرب بشكل عام، وعمل على خدمة المصالح الإستراتيجية الإسرائيلية[39]، ومع كل النجاحات التي حققتها الإستراتيجية الإسرائيلية خلال الفترة السابقة، فإن الفترة التي أعقبت حرب يونيو 1967م، قد مهدت الطريق من جديد لكي يفتح العرب أعينهم بشكل جاد على حقيقة المخاطر التي تحيط بهم[40]، وهذا ما سوف يتم توضيحه في المحور الرابع من هذا البحث.

المحور الثالث: دور اليمن في طرح قضية الأمن القومي في البحر الأحمر 1970- 1973م

بدأت معالم السياسة اليمنية في طرح قضية خطر الإستراتيجية الإسرائيلية تتضح بعد استقلال جنوب اليمن عن بريطانيا عام 1967م وانتهاء الحرب الأهلية في شمال اليمن عام 1970م[41].

ولقد مثّل رحيل القوات البريطانية عن جنوب اليمن عامل ضعف للإستراتيجية الإسرائيلية في جنوب البحر الأحمر بشكل عام، وفي عدن بوجه خاص، لاسيما أن مركز إسرائيل في عدن كان قد حظي بتأمينه من قبل الاحتلال البريطاني، يتضح ذلك عندما أعرب وزير خارجية إسرائيل (أبا إيبان) في 20/ فبراير 1967م عن قلقه بشأن مركز إسرائيل في عدن، حين ذكر أنه يجب منع القوات المصرية التي تساعد الجمهوريين في شمال اليمن من السيطرة على جنوب اليمن بعد استقلاله عن بريطانيا، وفي 14 إبريل من نفس العام حذر (Eliahu sasson) إلياهو ساسون وزير الشرطة الإسرائيلي من احتمال سيطرة مصر على عدن، واحتلال باب المندب، وقال إن ذلك سيشكل تهديدًا للملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر، وإزاء ذلك برز الموقف اليمني، حيث أعلن عبد القوي مكاوي أمين عام جبهة تحرير الجنوب في 17 إبريل 1967م أن بلاده سوف تقف ضد إسرائيل وتغلق باب

المندب في وجه سفنها، وهذا ما دفع (ليفي أشكول) رئيس الوزراء الإسرائيلي في (9) مايو من العام نفسه ليصرح بأن بلاده لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء تهديدات الزعماء اليمنيين الجنوبيين، بشأن إغلاق باب المندب في وجهها[42].

من خلال ذلك يتضح أن رحيل بريطانيا عن جنوب اليمن عام 1967م، قد أثار مخاوف إسرائيل وضعفها في جنوب البحر الأحمر، وهذا ما دفع الإستراتيجية الإسرائيلية إلى خلق علاقات سياسية وعسكرية مع دول الساحل الشرقي لإفريقيا؛ من أجل الحصول على مواقع إستراتيجية تمكنها من تأمين تواجدها في المنطقة، لاسيما أن رحيل بريطانيا قد مثَّل بداية لمعالم السياسة اليمنية المناهضة للإستراتيجية الإسرائيلية، والمتمثلة بطرح القيادات الجنوبية لموضوع خطر الإستراتيجية الإسرائيلية، إذ دعت من خلاله إلى حماية الأمن القومي للبحر الأحمر وإقفال باب المندب ورفع الشكاوي إلى جامعة الدول العربية.

وكان تزايد النشاطات الإسرائيلية على الساحل الإرتيري بالقرب من باب المندب منذ العام 1970م، قد جعل الوضع في البحر الأحمر أكثر خطورة نتيجة للتهديدات الإسرائيلية المتزايدة في المنطقة، وخاصة باب المندب، الأمر الذي جعل قضية البحر الأحمر في الفترة من 1970- 1972م تحوز أولوية في اجتماعات جامعة الدول العربية، وقد جاء ذلك أولًا وأساسًا على يد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والجمهورية العربية اليمنية بحكم قلقهما من النشاطات الإسرائيلية في سواحل إفريقيا وخاصة في جزيرتي حالب ودهلك[43]، التي أتاح لها تواجدها في هذه الجزر أن تمد نشاطاتها الاستخباراتية والتجسسية إلى اليمن الشمالي[44].

وتحت هذه التهديدات رفعت جمهورية اليمن الجنوبية في أغسطس 1970م بمذكرتها إلى جامعة الدول العربية، تطالب فيها بعقد اجتماع للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، لبحث موضوع التحركات الصهيونية في جنوب البحر الأحمر وجزر الساحل الإرتيري المواجهة لباب المندب، والوقوف بحزم في وجه هذه الأطماع، وعلى ضوء مذكرة جمهورية اليمن الجنوبية عقدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية اجتماعها بتاريخ 1970/9/15م لمناقشة هذا الموضوع وأصدرت قرارها

رقم (2670) الذي يوصي الدول المطلة على البحر الأحمر بجمع المعلومات ورفع التقارير عن هذه التحركات[45]، التي على ضوئها قامت الأمانة العسكرية لجامعة الدول العربية خلال العام 1972م بإعداد دراسة أكدت فيها نشاطات الإستراتيجية الإسرائيلية حول جزيرة ميون بغرض احتلالها، لضمان حرية ملاحة السفن الإسرائيلية[46]، وهي الدراسة التي أكدت أهمية المذكرات والمعلومات التي سلمتها اليمن للجامعة العربية خلال العامين السابقين.

وفي إطار حرص اليمن على طرح قضية أمن البحر الأحمر، والخطر الإسرائيلي، طالبت وزارة خارجية اليمن الديمقراطية الشعبية في 1971/2/23م بإدراج موضوع تحركات الكيان الصهيوني في جنوب البحر الأحمر في جدول أعمال الجامعة العربية، لمعرفة ما استجد حول هذا الموضوع، وعلى نفس المنوال تلقت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في إبريل 1971م رسالة من الحكومة اليمنية في عدن تُعقب فيها على الرسالة السابقة، وتؤكد التحركات الإسرائيلية المعادية[47].

وفي يونيو 1971م بعثت حكومة عدن برسالة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول مستجدات حادثة الناقلة الليبيرية (كورال سي) التي تم ضربها في 11/ يونيو 1971م[48]، أثناء عبورها مضيق باب المندب في اتجاهها إلى الكيان الصهيوني، وأوضحت مذكرة اليمن أن السفينة الحربية التي اعترضت الزورق العربي، الذي هاجم الناقلة الليبيرية، كانت سفينة حربية صهيونية تعمل في القواعد العسكرية الصهيونية، التي تم إنشاؤها على سواحل إريتريا قرب باب المندب[49].

وهي الحادثة التي قام عقبها (حاييم بارليف) رئيس الأركان الإسرائيلي بزيارة سرية في 11 سبتمبر1971م إلى إثيوبيا وعرض تركيب محطات للرادار على السواحل الإرتيرية، لرصد عملية تهريب الأسلحة من جمهورية اليمن الديمقراطية إلى ثوار إريتريا، وزار بارليف وقتها كلًا من أسمرة ومصوع والقاعدة الإسرائيلية في جزيرة حالب، وقد أدت حادثة الناقلة إلى تكثيف النشاطات الإسرائيلية في الجزء الجنوبي للبحر الأحمر وخاصة في الجزر الإرتيرية[50].

وفي 29ديسمبر 1971م تلقت الجامعة العربية مذكرة من جمهورية السودان تعرض فيها معلومات، وتؤكد صحة المعلومات التي قدمتها اليمن للجامعة العربية بخصوص التغلغل الإسرائيلي في البحر الأحمر[51].

وبذلك ظلت جامعة الدول العربية تتلقى وتصدر المذكرات بشأن التحركات الإسرائيلية في جنوب البحر الأحمر، حتى عام 1972م وهو العام الذي أعدت فيه الأمانة العسكرية لجامعة الدول العربية دراسة حول الأهمية الإستراتيجية للجزر العربية في البحر الأحمر والنشاطات الإسرائيلية في المنطقة، وبالذات حول جزيرة ميون بغرض استطلاع الجزيرة، ومدى تسليحها ومن ثم احتلالها لضمان حرية الملاحة، كما تضمنت الدراسة استعداد اليمن الجنوبي ورغبته في تحسين وتسليح الجزر التابعة له بالتعاون مع الأقطار العربية لمواجهة الإستراتيجية الإسرائيلية[52].

شكل احتلال إسرائيل لجزر الساحل الإفريقي فرصة متاحة لإمكانية مد نشاطاتها الاستخباراتية والتجسسية لرصد نشاطات شمال اليمن، ونتيجة لذلك أعلنت سلطات اليمن الشمالي في 11 يوليو 1972 وفي 19 مارس 1973عن اكتشافها نشاطات استخباراتية عن المنطقة، مرتبطة بإسرائيل[53].

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إنّ السلطات اليمنية الشمالية قد اكتشفت شبكة تجسس خطيرة للولايات المتحدة والكيان الصهيوني، اتخذت من أسمرة مركزًا لها[54]، وفي عام 1972م قبضت السلطات اليمنية الشمالية على جاسوس إسرائيلي في مدينة الحديدة ادَّعى أنه إثيوبي يدعى عبد القادر كبير، كان قد وصل إلى صنعاء بصفته محاميًا، إلا أنه تبين أن اسمه الحقيقي (باروخ زكي مزراحي)[55]، وأنه من ذوي الرتب الكبيرة في المخابرات الإسرائيلية[56]، وقد أسندت إليه مهمة جمع المعلومات في منطقة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر[57]، ومن خلال تواجده في الحديدة كان قد التقط مجموعة من الصور، التي أظهرت المنشآت والمواقع الحيوية في الحديدة والبحر الأحمر، وباب المندب والجزر اليمنية[58]، وعلى إثر ذلك قامت السلطات اليمنية الشمالية بعد استكمال إجراءاتها بتسليمه إلى جمهورية مصر العربية[59].

ومن خلال العرض السابق عن دور اليمن في طرح قضية الأمن القومي في البحر الأحمر 1970- 1973م يتضح الآتي:

- أدى التواجد العسكري الإسرائيلي جنوب البحر الأحمر وما جرى خلال الفترة من 1970-1973م من محاولات لاحتلال جزر يمنية ومن تحركات لتدويل باب المندب إلى لفت انتباه النظامين في

صنعاء، وعدن إلى ضرورة الوقوف أمام هذا الخطر المحدق باليمن، وتحديدًا جزره في البحر الأحمر، لتبدأ وقتها ترتيبات وإجراءات أهمها طرح القضية على جامعة الدول العربية، إضافة إلى تحركات تهدف إلى تأكيد السيادة اليمنية على جزرها.

- كان لحرص جمهوريتي اليمن على حماية الأمن القومي العربي في البحر الأحمر ومواجهة الإستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة خلال الفترة من (1970- 1973م) - دور أساسي وكبير في تحذير الجامعة العربية وإثارة هذه القضية في أروقة الجامعة العربية، وعلى ضوء تحرك اليمن قامت الجامعة العربية بدورها من خلال طلبها من بقية الأقطار العربية المطلة على البحر الأحمر رفع التقارير والمعلومات عن نشاطات الإستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة، وبناء عليها تمكنت الجامعة العربية من إعداد الدراسات الإستراتيجية، والتنسيق لمواجهة خطر الإستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة، وهذا كان له أثر في انتصار العرب في حرب أكتوبر 1973م.

-حرص اليمن على التنسيق مع مصر فيما يخص الأمن القومي للوطن العربي، وعلى التعاون الأمني لمواجهة خطر الإستراتيجية الإسرائيلية.

المحور الرابع: التنسيق المصري اليمني لحماية الأمن القومي العربي ومواجهة الإستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر من 1970- 1973م

إن حرب اليمن التي انتهت عمليًا ببدء الاستعداد لحرب 1967م، قد خلفت مرارات قاسية فما كاد الجيش المصري يخرج من عمليات اليمن بعد سنوات طويلة من الإنهاك والاستنزاف، حتى سقط في مصيدة حرب 1967م، التي تكالبت فيها الدول الأوروبية وأمريكا وإسرائيل من أجل القضاء على المدّ القومي العربي الواسع، الذي قادته مصر الثورة العربية، غير أن الفترة التي أعقبت هزيمة 1967م قد مهَّدت الطريق من جديد، لكي يفتح العرب أعينهم على المخاطر الأجنبية التي تحيط بهم[60]، وجعلتهم يدركون أهمية البحر الأحمر باعتباره عمقا إستراتيجيا في حربهم ضد إسرائيل، وخاصة عندما تزايد ارتياب العرب من مخططات الإستراتيجية الإسرائيلية الرامية إلى حرمانهم من السيطرة على البحر الأحمر.

فمنذ بداية العام 1970م أدرك العرب خطر النشاطات الإسرائيلية في البحر الأحمر، وازدادت مخاوفهم عندما وردت إلى مسامعهم أخبار التحركات الإسرائيلية على الشاطئ الإرتيري القريب من باب المندب[61]، حيث كانت الإستراتيجية الإسرائيلية منذ بداية السبعينات وخصوصًا منذ حادثة ناقلة النفط (كورال سي) 1971م قد عملت على توسيع وجودها ونشاطها العسكري في جزر البحر الأحمر[62]، وكانت خلفيات هذا الهجوم على الناقلة الإسرائيلية قد جاء ردًا على الوجود الإسرائيلي في الجزء الجنوبي من البحر الأحمر[63].

وبعد أن لمست جمهورية مصر العربية نجاح عملية الهجوم على الناقلة الإسرائيلية (كورال سي) بدأت بالاتجاه جنوبًا لتضييق الخناق على الإستراتيجية الإسرائيلية، وذلك عندما أحس قادة الفكر العسكري المصري أنهم أهملوا البحر الأحمر طويلًا رغم ما يتمتعون فيه من مميزات إستراتيجية لا تتوافر لدى العدو الإسرائيلي وتتمثل في الآتي:

- أن مصر لها سواحل طويلة على البحر الأحمر، يوجد بها العديد من الموانئ والقواعد البحرية ويسهل العمل منها بعكس إسرائيل[64].

- إدراك قادة الفكر العسكري المصري أن الساحل اليمني هو الساحل المواجه شرقًا على الأراضي الآسيوية للبحر الأحمر الأمر الذي يمكن بالتنسيق استخدامه عند الضرورة[65].

- أن موقع اليمن الجيوبولتيكي وامتلاكها مقومات السيطرة على المنفذ الجنوبي للبحر الأحمر[66]، فضلًا عن أنها عمليًا المتحكمة في أهم النقاط الإستراتيجية لباب المندب[67]، أو الجزء الأكبر منه، كل هذه العوامل تجعل اليمن مسيطرة على هذا المنفذ مع جمهورية مصر المتحكمة بمنفذ قناة السويس شمالًا، الأمر الذي يساعد على فرض عملية تنسيق مصرية يمنية لتواجد قوات مصرية ويمنية في هذه المناطق عند لزوم الأمر[68].

- علم القيادة المصرية أنه بالرغم من قلة إمكانيات اليمن العسكرية، فإنها على استعداد للمشاركة في أي عمل عربي جماعي للوفاء بمسئوليتها في حماية الأمن القومي في البحر الأحمر، إذا ما

وفرت لها الدول العربية الإمكانيات العسكرية والاقتصادية اللازمة لدعم قواتها المسلحة، كما أنه يمكنها تقديم تسهيلات للقوات المصرية في موانئها ومطاراتها[69]، وهذا ما أثبتته اليمن لاحقًا.

وإذا كانت هذه الميزات تتمتع بها الجيوبوليتكيا اليمنية والمصرية، فإن إسرائيل لا تتمتع إلا بميزة العلاقات الوثيقة مع إثيوبيا التي منحتها بعض التسهيلات العسكرية في موانئ الساحل الإرتيري المحتل وجزره[70].

ومما تجدر الإشارة إليه أن الأهمية العظمى التي تحتلها قناة السويس في البحر الأحمر كانت تشكل مصدر قلق للإستراتيجية الإسرائيلية، إلا أن مصر كانت تدرك أن قناة السويس منطقة مكشوفة يسهل توجيه ضربات عسكرية عليها[71].

وبذلك يمكن القول إن هذه المميزات التي تتمتع بها الجيوبوليتكيا اليمنية والمصرية، هي التي حملت الفكر العسكري المصري على التفكير في القيام بتنسيق مشترك مع جمهوريتي اليمن حينها لحماية الأمن القومي للبحر الأحمر ومواجهة الإستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة.

ومن جهة أخرى كانت حادثة الناقلة الإسرائيلية لا تقل أهمية عن الموقع الجيوبولتيكي، في تشجيع قادة الفكر المصري على التنسيق مع جمهوريتي اليمن، فقد ساعد نجاح هذه العملية على تشجيع التنسيق العربي المشترك لمواجهة الإستراتيجية الإسرائيلية ومواصلة تعقب السفن الإسرائيلية.

أما اليمن فلعل ما أعلنه مجلس رئاسة اليمن الديمقراطي من أنه أمام واقع يؤكد أن الأساطيل الأمريكية والإسرائيلية قد زاد نشاطها في المحيط الهندي، وأن إسرائيل بدأت بالفعل تمارس نفوذها العسكري في الجزر القريبة من جزيرة ميون اليمنية على مدخل البحر الأحمر، وأن جمهورية اليمن الديمقراطية قد أصبحت شبه جزيرة تحيط بها الإستراتيجية الإسرائيلية[72] و هو ما جعل اليمن تبحث، عن أقوى وأضمن أشكال التحالف والتعاون العربي لمواجهة الخطر الإسرائيلي، وحتم عليها البحث عن أنسب وأفضل صيغة للتلاحم الثوري العربي المتمثل في جمهورية مصر

العربية التي تُعد محورًا أساسيًا من محاور الصراع ضد مخططات الإستراتيجية الإسرائيلية وحليفاتها في الوقت الذي كان على الدول العربية ألا تغفل عن وضع إستراتيجيتها القومية العليا وأن لا تغفل عن أهمية دور اليمن في هذه الإستراتيجية[73]، ورأت اليمن أنه لا بد من التحرك عربيًا لمواجهة هذا التغلغل، ولا بد من المشاورة والتنسيق مع القاهرة[74].

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن بداية التنسيق، قد جاء حينما تضامنت مطالب جمهوريتي اليمن للجامعة العربية مع مطالب جمهورية مصر العربية، لوضع إستراتيجية عربية شاملة تهدف إلى حماية أمن البحر الأحمر من خلال مشاريع عربية مشتركة، حيث توحدت هذه المطالب في العامين 1970 و 1971 حين بعثت اليمن برسالتين إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بخصوص النشاط الإسرائيلي المتزايد في المنطقة[75].

وبناء على التقارير والمعلومات حول النشاطات الإسرائيلية، التي كانت قد أعدتها الدول العربية بموجب طلب الجامعة العربية مسبقًا، عقب مذكرة اليمن إليها، شُكلت لجنة لتقصي الحقائق حول استئجار إسرائيل من إثيوبيا جزر أبو الطير وحالب ودهلك، علمًا بأن جزيرة أبو الطير التي تتبع جنوب اليمن قد أعطتها بريطانيا لإثيوبيا قبل انسحابها من عدن في نوفمبر 1967م[76].

وأكدت الجامعة العربية بدورها في مذكره بعثتها إلى وزارة الخارجية المصرية في (19) يوليو عن تواجد إسرائيلي في الجزر الإرتيرية، وأوضحت في مذكرتها الآثار العامة للنشاطات الإسرائيلية في المنطقة، وأكدت المذكرة أن إسرائيل تتوق إلى حرمان العرب من سيطرتهم العسكرية والسياسية على البحر الأحمر، ولاحظت أن إستراتيجية إسرائيل ومصالحها، تشمل تأسيس وجود لها، بوصفها قوة بحرية أحمرية، تعمل على تعزيز علاقاتها مع دول العالم الثالث، لاسيما إفريقيا[77].

وهذا ما كانت اليمن قد أثبتته من خلال إدراكها أن إسرائيل تسعى بالأساس إلى توطيد علاقاتها مع الدول الإفريقية القريبة من المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، للحيلولة دون استقلال بعض الدول (مثل استقلال إريتريا عن إثيوبيا) حتى لا تثار أي فرصة للحديث عن عروبة إريتريا، ومن ثم تعود الأفكار الخاصة بعروبة البحر الأحمر[78].

وهو ما حدث فعلًا عندما اندفعت الإستراتيجية الإسرائيلية لمواجهة الدعم العربي للثورة الإرتيرية من خلال توثيق علاقاتها مع إثيوبيا لتحقيق الهدف المشترك لهما، وهو الاحتفاظ بساحل إريتريا، وكسر الطوق العربي المتوقع على البحر الأحمر، ونزع صفة القومية العربية عن البحر الأحمر، ولذلك وضعت إثيوبيا شواطئ إريتريا المحتلة وجزرها، تحت سيطرة الإستراتيجية الإسرائيلية.

أدى كل ذلك إلى تحريك الفكر العسكري المصري؛ لإحساسه بضرورة تدعيم النشاط البحري في البحر الأحمر، حتى باب المندب لعرقلة الملاحة الإسرائيلية، وفي ظل هذه المستجدات والمتغيرات تقدمت جمهورية مصر العربية بمذكره لمؤتمر وزراء الدفاع العرب في إطار الجامعة العربية خلال النصف الأول من العام 1971م حول أهمية التنسيق العسكري البحري في البحر الأحمر(79).

وبذلك بدأ العام 1971م بمرحلة جديدة في الإستراتيجية العربية والتنسيق المشترك ضد الإستراتيجية الإسرائيلية وتمثلت الإستراتيجية العربية بالاهتمام بعروبة إريتريا وتحصين جزر اليمن، وخاصة ميون، ضد إسرائيل(80).

وفي إطار التنسيق اليمني المصري لحماية الأمن القومي للبحر الأحمر ومواجهة الإستراتيجية الإسرائيلية قامت لجنة عسكرية مصرية في عام 1971م بزيارة استطلاعية، إلى كل من جمهوريتي اليمن الشمالية والجنوبية، وأحاطت أعمالها ونشاطها بنطاق عميق من السرية حيث شملت الزيارة الاستطلاعية التي قامت بها اللجنة جزيرة ميون في مدخل باب المندب، وساحل عدن ومضيق باب المندب، وجزيرتي حنيش الصغرى والكبرى، وزقر وكمران(81).

وركَّزت في استطلاعها على الحصول على معلومات مفصلة عن منطقة جنوب البحر الأحمر، والجزر المنتشرة فيها من حيث الموقع والأهمية الإستراتيجية، ومدى صلاحية الجزيرة والسعة التكتيكية ومصادر المياه وأسلوب الدفاع عنها، وإمكانية المراقبة، والإنذار والإمداد والنقل والعوامل الجوية السائدة، وبعد الاستطلاع خلُصت اللجنة إلى أن جزيرة ميون بحكم موقعها الجغرافي في مدخل باب المندب ذات أهمية قصوى(82)، نظرًا لأنه يقع بالقرب منها على ساحل البر اليمني جبل

الشيخ سعيد، وهو ما يساعد على تأمين التغطية الأمنية والحماية المطلوبة للجزيرة والكشف عن الأهداف البعيدة قبل اقترابها من الجزيرة، وبعبارة أخرى فإن جبل الشيخ سعيد يمثل نقطة إنذار مبكر لاستعداد الجزيرة اللازم للتصدي لأي قوة بحرية معادية تحاول النفوذ من بوابة مضيق باب المندب[83].

بالإضافة إلى أن موقع جبل الشيخ سعيد، منح الجزيرة سهولة الدفاع عنها والتمسك بها، كما أن أي تدخل إسرائيلي ضدها سيكون أمرًا مستبعدًا، إلا في حالة الارتكاز على مجموعة الجزر الإرتيرية، وهذا أمر من الجائز وقوعه نتيجة للوجود الإسرائيلي القائم، طبقًا للتسهيلات الإثيوبية في مجموعة جزر (دهلك) وميناني (عصب) و(مصوع) ومن هذا الموقع يمكن للإستراتيجية الإسرائيلية إما الاكتفاء بالمراقبة والإنذار، وإما تطوير الاتجاه إلى التعرض لأي نشاطات بحرية عربية في المنطقة[84].

وبناءً على تلك المزاعم التي أُثيرت عبر مجلة التايم الأمريكية في 19 مارس 1973م عن تسلل أفراد إسرائيليين لاحتلال جزيرة جبل زقر، فقد نفى كل من رئيس أركان القوات المسلحة والقائد العام للقوات المسلحة، تلك المزاعم وأكدوا من خلال زيارتهم لهذه الجزر من عدم تواجد أي قوات أجنبية عليها[85]، إلا أنه كان قد أُثير في الجامعة العربية من جانب مصر خبر عن إنزال سابق لإسرائيل في جزيرة حنيش، الأمر الذي جعل الجامعة العربية تشكل فريق مسح جوي[86].

وفي إبريل 1973م قامت لجنة عسكرية مصرية أخرى بمحاولة ثانية للدراسة على الطبيعة في كل من شطري اليمن، وضمّت اللجنة أحد قادة التشكيلات البحرية الرئيسية، وثلاثة مختصين آخرين في التخطيط من القيادة العامة للقوات المسلحة، ويبدو أن اللجنة قابلت مجموعة من الصعوبات في عدن، حيث كان الوضع بالغ الحساسية، في حين أشاد أعضاؤها في تقريرهم بالتفاهم الذي قُوبلوا به في صنعاء، التي سهلت لهم استطلاعًا بحريًا وجويًا لجزر جبل الطير والزبير وزقر وحنيش الكبرى والصغرى وميون[87].

وقد تبيّن للجنة العسكرية المصرية بقايا آثار للوجود الإسرائيلي، وهذا ما حمل مجلس الوزراء المصري في اجتماعه برئاسة السادات في 5 إبريل 1973م، إلى إقرار حتمية العمل العسكري، والتدخل لمنع تدفق البترول في البحر الأحمر، وكان هذا القرار يتجنب الحرب التحريرية الشاملة، ولكنه كان يركز على حرب محدودة طبقًا للإمكانيات العربية[88].

وفي سبتمبر 1973م ناقش مجلس الجامعة العربية نتائج الدراسة السابقة، التي كانت الجامعة العربية قد أنجزتها في فبراير 1972م، الخاصة بالتغلغل الإسرائيلي في جزر البحر الأحمر، وبعد النقاش، دعت الجامعة العربية -في قرار لها- الأمانة العامة إلى ترتيب انعقاد مؤتمر لأقطار البحر الأحمر العربية، بما يتيح لها التوصل إلى مواقف مشتركة بخصوص التنسيق والتعاون فيما بينها لمواجهة الإستراتيجية الإسرائيلية[89].

وفي هذا الصدد كانت جمهوريتا اليمن أولى الدول المبادرة لمواجهة الإستراتيجية الإسرائيلية من خلال التنسيق العربي المشترك، وهذا ما كان له الأثر البالغ في نجاح معركة أكتوبر 1973م.

على أية حال كان للتنسيق اليمني المصري خلال الأعمال الاستطلاعية والدراسة الميدانية، التي قامت بها اللجنتان العسكريتان المصريتان في العامين 1971و 1973م، الفضل في إعداد التصور الكامل عن إمكانية اعتراض النشاط العسكري المصري لخطوط المواصلات البحرية الإسرائيلية عبر جنوب البحر الأحمر، وبالذات في مدخل باب المندب، وعند القرن الإفريقي، وكان هذا التصور يندرج في إطار الأهداف الإستراتيجية العامة التي كانت مصر تعدها بالتنسيق مع شطري اليمن لحرب أكتوبر 1973م[90].

وعلى ما يبدو فإن السلطات اليمنية قد أيدت التنسيق مع جمهورية مصر لأنها كانت تخشى من إقدام إسرائيل على احتلال جزر يمنية، وهذا بدوره يضع اليمن أمام خيار المواجهة والتصادم دفاعًا عن السيادة اليمنية في الوقت الذي لا تمتلك فيه الدولة اليمنية أي مقومات للمواجهة العسكرية، خاصة فيما يتعلق بالقوات البحرية وبذلك كان خيار التنسيق مع مصر هو الوسيلة الوحيدة لحماية السيادة اليمنية.

وعلى ضوء ذلك وافقت السلطات اليمنية في صنعاء وعدن على طلب الرئيس السادات بالسماح بإنزال بحري مصري في جزيرة حنيش لحصار أي تحرك إسرائيلي بحري في البحر الأحمر أثناء الحرب[91]، وقامت كل من جمهوريتي اليمن وجمهورية مصر باستخدام تلك الجزر في حرب أكتوبر بموجب طلب الحكومة المصرية[92]، وبذلك وضع شطرا اليمن كافة إمكانياتهما المتواضعة في خدمة المجهود الحربي العربي[93].

المحور الخامس: دور اليمن في حرب أكتوبر 1973م

في أوائل أكتوبر 1973م أُعلن عن بدء تنفيذ المناورة السنوية للقوات البحرية المصرية، وفي صمت تحركت الغواصات المصرية في البحر الأبيض المتوسط إلى مناطق محدده لها، تحمل مظاريف مغلقة بين طياتها السر الذي يُحدد المهام القتالية، كما تحركت غواصات البحر الأحمر تحت ستار إجراء إصلاحات لها في أحد موانئ باكستان[94]، وتحركت ثلاث قطع مصرية منها مدمرتان وفرقاطة، والمدمرة (دمياط) والمدمرة (طارق) وتمركزت المدمرتان في حنيش الكبرى، وعملت على تمشيط المنطقة ما بين باب المندب وجزر حنيش وزقر[95]، وفي الوقت المناسب تم شحن الصواريخ البحرية، وتجهيز لنشات منصات الصواريخ والمدفعية الساحلية في هدوء تام، حتى حانت ساعة الصفر فاندلعت الحرب[96] في الساعة الثانية من ظهر يوم 6 أكتوبر 1973م فهاجمت الجيوش المصرية والسورية إسرائيل[97].

وما إن حانت ساعة الصفر، حتى تلقى قائد القوات البحرية المصرية في مضيق باب المندب رسالة تتضمن تعليمات بالمهام المناط به تنفيذها، ومن أهمها التعرض لخطوط المواصلات البحرية للعدو في المضيق[98]، ومنذ الساعات الأولى لبداية الحرب، أعلنت مصر رسميًا أن البحر الأحمر بمياهه الدولية في خليج العقبة والسويس شمالًا حتى باب المندب، والقرن الإفريقي جنوبًا منطقة عمليات عسكرية تُحظر الملاحة فيها[99]، وبالرغم من أن اليمن كانت إمكانياتها العسكرية محدودة لا تستطيع تحقيق رقابة فعالة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر[100]، فإنها استطاعت من خلال التنسيق مع قوات جمهورية مصر العربية، أن تغلق مضيق باب المندب في وجه إسرائيل[101]، وذلك

من خلال تواجد بعض الوحدات من القوات البحرية المصرية بالاشتراك مع القوات اليمنية على الجزر اليمنية القريبة من باب المندب[102].

وكانت غرفة القيادة البحرية اليمنية في الحديدة مُنسقة بين البحرية اليمنية والبحرية المصرية [103]، وقد برز التنسيق اليمني المصري منذ بداية عملية إغلاق المضيق في 6 أكتوبر 1973م، عندما قامت مدمرتان مصريتان، كانتا مرابطتين بالقرب من جزيرة ميون بمنع الملاحة الإسرائيلية من المرور عبر مياه المضيق بمساعدة الزوارق المسلحة التابعة لشطري اليمن سابقًا[104]، وتم ذلك بتنسيق متكامل بين جمهورية مصر وجمهوريتي اليمن الشمالي والجنوبي[105].

فمنذ بداية المعركة ساعد تواجد قوات جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بالقرب من باب المندب على تأمين الأسطول العربي من الناحية الجنوبية للبحر الأحمر، وبذلك أسهمت جمهورية اليمن الديمقراطية في نجاح الحصار الذي ضُرب على إسرائيل في باب المندب، وهذا بدوره يعتبر مساهمة فعلية في تحرير الأراضي العربية المحتلة[106].

أما الجمهورية العربية اليمنية فقد برز دورها عندما قامت بإرسال قواتها في 14 أكتوبر1973م إلى عدد من جزر البحر الأحمر، لمنع أي محاولة إسرائيلية تستهدف احتلال تلك الجزر، واستخدامها لفض الحصار العربي[107]، وبهذا العمل أحكمت القوات البحرية اليمنية سيطرتها على المضيق من أي التفاف إسرائيلي على دول المواجهة، واستثمرت موقعها الإستراتيجي لمصلحة الأمن القومي العربي، وحرمت العدو من أي مساعدة بحرية تأتي لنجدته عن طريق البحر الأحمر[108].

وبذلك ساعد التنسيق اليمني المصري على إغلاق المضيق أمام البواخر الإسرائيلية المتجهة إلى ميناء إيلات، والبواخر التي تحمل مواد إستراتيجية تخدم أغراض إسرائيل الحربية، مهما كانت جنسية هذه البواخر، وأدت هذه التدابير إلى شل ميناء إيلات، ومنعت وصول جميع البواخر التي تحمل العلم الإسرائيلي، كما منعت وصول ناقلات النفط إلى الكيان الصهيوني[109].

وبهذا التنسيق المتكامل حُرمت إسرائيل من الإمداد بالوقود طوال فترة الحصار، ولم تدخل سفينة واحدة إلى ميناء إيلات أو تخرج منه، منذ بداية الحصار حتى اتفاقية فك الاشتباك في 8 يناير 1974م[110]، ويتضح من ذلك أن لهذه الإجراءات التي قامت بها جمهوريتا اليمن الشمالية والجنوبية آنذاك بالتنسيق مع جمهورية مصر العربية، أثرا إيجابيا وُضع بموجبها باب المندب تحت سيطرة الأسطول العربي بقيادة مصر وسوريا[111].

وبذلك يمكن القول إن حرص جمهوريتي اليمن في المحافظة على أمنهما الوطني والأمن العربي القومي من خلال المشاركة مع القوات المصرية في جنوب البحر الأحمر، وتقديم التسهيلات، يعد أحد أهم العوامل، إن لم يكن العامل الرئيسي، الذي ساعد القوات العربية بقيادة مصر لإعلان حظر الملاحة في البحر الأحمر، وضرب الحصار بإقفال باب المندب في وجه الملاحة الإسرائيلية وتحطيم أسطورة التفوق العسكري الإسرائيلي.

وهكذا جاءت حرب أكتوبر لتحطيم أسطورة التفوق العسكري الإسرائيلي، من خلال نجاح مصر في تثبيت أقدامها في سيناء، وعلى خط طويل بامتداد قناة السويس، الذي لا يكتمل بعدها الإستراتيجي والعسكري إلا إذا وضعنا في الحسبان القفزة الجبارة التي قام بها الأسطول المصري وطوى بها البحر الأحمر كله من مدخله الشمالي في السويس إلى مدخله الجنوبي في باب المندب، الذي حقق بها عملية الحصار البحري لإسرائيل[112].

ويعتبر التنسيق والتضامن العربي في حرب أكتوبر من المتغيرات البارزة، التي لم تعهدها الدول العربية في الجولات العسكرية الإسرائيلية العربية السابقة[113]، فقد كان سببًا في عجز القوة البحرية الإسرائيلية واختراق الحصار، ما يعني أن القيادة الإسرائيلية وجدت نفسها في وضع لا يمكنها فيه تعزيز قوتها في البحر الأحمر بشكل يساعدها على فك الحصار بالقوة، لأن كل ما بنته إسرائيل من أهداف إستراتيجية في مضيق تيران قد تهاوى عند إغلاق مضيق باب المندب في وجه إسرائيل أثناء الحرب[114].

ومن خلال ذلك يمكن القول إن شطري اليمن أسهما إسهامًا كبيرًا في استعادة الأراضي العربية المحتلة من خلال مشاركتهما الفاعلة في الوقوف في وجه الإستراتيجية الإسرائيلية جنوب البحر الأحمر.

الخاتمة:

خرج هذا البحث بجملة من النتائج، يمكن إيجازها في الآتي:

- كان لجمهوريتي اليمن الشمالي والجنوبي دور كبير في التنبيه إلى خطر التغلغل الإسرائيلي في المنطقة وإثارته ، وذلك من خلال تكرار مخاطبة جامعة الدول العربية عن التواجد الإسرائيلي وتحركاته، وذلك ما دفع الجامعة العربية لإعداد الدراسات والتقارير العسكرية في المنطقة، التي تهدف لمواجهة إسرائيل.

- أعلنت جمهوريتا اليمن بشكل مستمر، من خلال مخاطبتهما لجامعة الدول العربية، أنهما على استعداد للمشاركة في أي عمل عسكري رغم قلة إمكانياتهما العسكرية، وذلك من باب الوفاء بمسئولياتهما في حماية أمنهما القومي، وهذا ما حدث في أكتوبر1973م.

-بالرغم من الانتصار الذي حققه التنسيق المصري- اليمني على الإستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر أثناء حرب أكتوبر 1973م، فإنه أعطى إسرائيل دافعًا قويًا لرسم مخططاتها والاستعداد لما قد يواجهها من تنسيق عربي مشترك في المنطقة مستقبلًا.

-كان للتنسيق الأمني الاستخباراتي اليمني- المصري دور كبير في الحد من توسع إسرائيل في المياه الإقليمية، كما كان له الدور الأكبر في تحقيق الانتصار.

التوصيات:

- يوصي الباحث باستمرار عملية التنسيق بين اليمن ومصر، وبقية الدول العربية المطلة على البحر الأحمر لمواجهة أي مخططات في المنطقة.

- عقد اتفاقيات دفاع مشترك بين الدول المطلة على البحر الأحمر، تُلزم كل الأطراف المشتركة بالدفاع عن أمن المنطقة.

- الاهتمام بالقوات البحرية اليمنية وتطويرها بما يواكب العصر.

- تأمين الجزر اليمنية من خلال إيجاد قواعد عسكرية قوية.

- الاهتمام بالجزر الواقعة على طول الساحل اليمني ومراقبة المنطقة من خلال إيجاد شبكة رادار واتصالات قوية تستطيع كشف أي محاولات تمس أمن الجزر والمنطقة.

- تأسيس مركز أكاديمي متخصص بدراسات البحر الأحمر، سياسيًا وإستراتيجيًا وعسكريًا واقتصاديًا.

الهوامش والإحالات:

([1]) ضيدان، إثيوبيا والصراع العربي الصهيوني: 211.
([2]) حافظ، صراع القوى العظمى: 56.
([3]) جرادات، الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر: 27.
([4]) الغفاري، الدبلوماسية اليمنية: 166.
([5]) نعناعة، إسرائيل والبحر الأحمر: 8.
([6]) الحجار، الصراع على البحر الأحمر: 57.
([7]) ضيدان، إثيوبيا والصراع العربي الصهيوني: 214.
([8]) الحجار، الصراع على البحر الأحمر: 57.
([9]) العقاب، الخلفية التاريخية لدولة الوحدة اليمنية: 16.
([10]) العبدلي، الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي: 89.
([11]) الحميري، عشرون فرصة مفتوحة: 4.
([12]) شكري، أهمية البحر الأحمر: 34، 35.
([13]) حمدان، شخصية مصر: 497.
([14]) حوات، مضيق باب المندب الأهمية الإستراتيجية: 124.
([15]) السمرائي، المشرق العربي: 48.
([16]) حافظ، صراع القوى العظمى: 66.
([17]) سلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي: 181.
([18]) محمود، الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر : 96.
([19]) حسين، التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية: 56.

(20) سلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي: 182.

(21) سلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي: 194. حافظ، صراع القوى العظمى: 70.

(22) سلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي: 196.

(23) السمرائي، المشرق العربي: 40، 41.

(24) حوات، مضيق باب المندب الأهمية الإستراتيجية: 50.

(25) حافظ، صراع القوى العظمى: 75.

(26) حوات، مضيق باب المندب الأهمية الإستراتيجية: 34.

(27) الشهاري، اليمن الثورة في الجنوب: 246، 247.

(28) الحضرمي، سياسة اليمن الخارجية: 124، 125.

(29) سلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي: 198.

(30) حوات، مضيق باب المندب الأهمية الإستراتيجية: 50.

(31) شبيب، أهمية مضيق باب المندب: 174.

(32) عبد الحي، الإستراتيجية الإسرائيلية في البحر: 47.

(33) الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية: 171.

(34) حلمي، أمن البحر الأحمر: 83.

(35) نور وآخرون، علاقات إريتريا الخارجية: 16.

(36) إيلوس وآخرون، إفريقيا ومشكلة الوحدة الوطنية: 56.

(37) الحجار، الصراع على البحر الأحمر: 83.

(38) سلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي: 206.

(39) إيلوس وآخرون، إفريقيا ومشكلة الوحدة الوطنية: 56.

(40) حافظ، صراع القوى العظمى: 161.

(41) الهيصمي، سياسة اليمن في البحر الأحمر: 161.

(42) سلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي: 196.

(43) الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية: 276.

(44) سلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي: 198.

(45) الزبيدي، أطماع الكيان الصهيوني في البحر الأحمر: 12.

(46) شبيب، أهمية مضيق باب المندب: 174.

(47) ينظر: ملف محاضر جلسات الجامعة العربية المحفوظة في وزارة الخارجية سنة 1971م: 172، 173.

(48) حوات، مضيق باب المندب الأهمية الإستراتيجية: 34.

([49]) ملف محاضر جلسات الجامعة العربية 1973م: 173.

([50]) سلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي: 197.

([51]) حوات، مضيق باب المندب الأهمية الإستراتيجية: 50.

([52]) الزبيدي، أطماع الكيان الصهيوني في البحر الأحمر: 19، 20.

([53]) سلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي: 198.

([54]) الشريف، اليمن وأهل اليمن أربعون زيارة وألف حكاية: 200، 202.

([55]) نفسه: 230، 231.

([56]) صحيفة الثورة العدد (1410) 1972/7/12م.

([57]) نجاد، الأهمية الإستراتيجية للجزر اليمنية : 118.

([58]) الشريف، اليمن وأهل اليمن أربعون زيارة وألف حكاية: 230- 232.

([59])اليمن في الصحافة العربية: 92.

([60]) حافظ، صراع القوى العظمى: 161.

([61]) الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية: 276.

([62]) سلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي: 198.

([63]) نفسه: 197.

([64]) حافظ، صراع القوى العظمى: 76.

([65]) نفسه: 76.

([66]) الغفاري، دور التضامن العربي وانتصار حرب أكتوبر: 35.

([67]) حافظ، صراع القوى العظمى: 76.

([68]) الغفاري، دور التضامن العربي وانتصار حرب أكتوبر: 35.

([69]) حوات، مضيق باب المندب الأهمية الإستراتيجية: 129.

([70]) حافظ، صراع القوى العظمى: 76.

([71]) قائد، التداخل اليمني في القرن الإفريقي: 153، 154.

([72]) الشهاري، اليمن الثورة في الجنوب: 251.

([73]) نفسه: 250.

([74]) نفسه: 251.

([75]) سلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي: 185.

([76]) نفسه: 185.

([77]) نفسه: 185.

([78]) الهيصمي، سياسة اليمن في البحر الأحمر: 154، 155.

([79]) حافظ، صراع القوى العظمى: 76.

([80]) سلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي: 186.

([81]) حافظ، صراع القوى العظمى: 76، 77.

([82]) نفسه: 77.

([83]) أبو نهار، جزيرة حنيش وأبعاد العدوان الإرتيري: 34.

([84]) حافظ، صراع القوى العظمى: 77.

([85]) سالم، البحر الأحمر والجزر اليمنية: 224، 225.

([86]) أبو نهار، جزيرة حنيش وأبعاد العدوان الإرتيري: 137.

([87]) حافظ، صراع القوى العظمى: 77.

([88]) عبدالمطلب، تطور العلاقات المصرية السعودية في ضوء حرب أكتوبر: 323، 324.

([89]) سلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي: 186.

([90]) حافظ، صراع القوى العظمى: 77.

([91]) أبو نهار، جزيرة حنيش وأبعاد العدوان الإرتيري: 137.

([92]) فرج الله، دور الحصار البحري في معركة: 29.

([93]) العبدلي، الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي: 332.

([94]) حافظ، صراع القوى العظمى: 78.

([95]) وثيقة إفادة العميد بحري أحمد حسن دويلة، 1997/8/4م كان العميد أحمد أحد أهم الضباط اليمنيين الذين شاركوا في إغلاق باب المندب.

([96]) حافظ، صراع القوى العظمى: 78.

([97]) سلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي: 186.

([98]) الجمس، حرب أكتوبر: 286.

([99]) حافظ، صراع القوى العظمى: 78.

([100]) حوات، مضيق باب المندب الأهمية الإستراتيجية: 129.

([101]) سلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي: 186.

([102]) فرج الله، دور الحصار البحري في معركة: 29.

([103]) إفادة العميد بحري أحمد حسن دويلة: 4.

([104]) الهيصمي، سياسة اليمن في البحر الأحمر: 161.

([105]) سعد، ماذا حدث عند إغلاق باب المندب: 165.

([106]) قائد، التداخل اليمني في القرن الإفريقي: 154.

([107]) سلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي: 186.

([108]) الغفاري، دور التضامن العربي وانتصار حرب أكتوبر: 35.

([109]) الهيصمي، سياسة اليمن في البحر الأحمر: 161، 162.

([110]) فوزي، حرب أكتوبر: 149، 150.

([111]) حوات، مضيق باب المندب الأهمية الإستراتيجية: 37.

([112]) نفسه: 37.

([113]) عبد المطلب، تطور العلاقات المصرية السعودية: 309، 310.

([114]) الهيصمي، سياسة اليمن في البحر الأحمر: 163.

قائمة المصادروالمراجع:

1) إيلوس، محمد، وآخرون، إفريقيا ومشكلة الوحدة الوطنية، حقبة الكفاح المسلح، مطابع العملة المحدودة، الخرطوم، د.ط، 2003م.
2) جرادات، وليد محمد، الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر بين الماضي والحاضر، دار الثقافة، الدوحة، ط1، 1986م.
3) الجمس، محمد عبدالغني، حرب أكتوبر 1973م، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، د.ط، 1989م،
4) حافظ، صلاح الدين، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، سلسلة كتب عالم المعرفة (49) المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت د.ط، يناير 1982م.
5) الحجار، محمد صبحي، الصراع على البحر الأحمر حقبة ما قبل 1980مجلة الدفاع الوطني، تموز بيروت، 2012م.
6) حسين، عدنان سعيد، التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية، دار النفائس، القاهرة، د.ط، 1989م.
7) الحضرمي، محمد علي عمر، سياسة اليمن الخارجية تجاه دول القرن الإفريقي، مساهمة في دراسة القرار السياسي، مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، صنعاء، ط1، 2009م.
8) حلمي، نبيل أحمد، أمن البحر الأحمر والقرن الإفريقي، السياسة الدولية، ع54، القاهرة، أكتوبر 1978م.
9) حمدان، جمال، شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان، عالم الكتب، القاهرة، د.ط، 1981م.
10) الحميري، فارس، عشرون فرصة مفتوحة، مجلة المستثمر، مؤسسة المستثمر للصحافة، صنعاء، ع5، 2010م.

11) حوات، محمد علي، مضيق باب المندب الأهمية الإستراتيجية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، د.ط، د.ت.
12) الخوند، مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية، د.ن، د.ط، د.ت.
13) الزبيدي، محمد حسين، أطماع الكيان الصهيوني في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، مجلة الخليج العربي،البصرة، ع9، 1978م.
14) سالم، سيد مصطفى، البحر الأحمر والجزر اليمنية تاريخ وقضية، مؤسسة الميثاق، صنعاء، ط1، 2006م.
15) سعد، كمال، ماذا حدث عند إغلاق باب المندب، مجلة قضايا عربية، تشرين الأول، بيروت، د.ط، 1979م.
16) سلطان، عبدالله عبد المحسن، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي، التنافس بين إستراتيجيتين، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، ط3، 1988م.
17) السمرائي، شفيق عبد الرزاق، المشرق العربي، مؤسسة دار الكتب، جامعة الموصل، بغداد، د.ط، د. ت.
18) شبيب، قصي كامل، أهمية مضيق باب المندب في التاريخ الحديث والمعاصر، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ط1، 1994م.
19) الشريف، يوسف، اليمن وأهل اليمن أربعون زيارة وألف حكاية، دار الشروق، القاهرة،ط1، 2008م.
20) شكري، محمد سعيد، أهمية البحر الأحمر والقرن الإفريقي والدور اليمني فيه، اتجاهات عامة، التواصل، جامعة عدن، اليمن، ع5، 2001م.
21) الشهاري، محمد علي: اليمن الثورة في الجنوب والانتكاسة في الشمال، دار ابن خلدون، بيروت، د.ط، د.ت.
22) صحيفة الثورة العدد(1410) 1972/7/12م.
23) ضيدان، حميد دولاب، إثيوبيا والصراع العربي الصهيوني حول البحر الأحمر 1948-1993، مجلة الآداب، جامعة ذمار، اليمن، ع1، 2002م.
24) عبدالحي، أحمد تهامي، الإستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر ومنابع النيل، المنظمة العربية للتربية والثقافة،د.ط، 2003م.
25) العبدلي، سمير، الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ط2، 2010م.
26) عبد المطلب، عاصم محروس، تطور العلاقات المصرية السعودية في ضوء حرب أكتوبر، أكتوبر1973، مارس 1990م، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، د.ط، 1990م.
27) العقاب، عبد الوهاب آدم، الخلفية التاريخية لدولة الوحدة اليمنية 1948، 1970، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1996م.
28) الغفاري، علي عبد القوي، الدبلوماسية اليمنية، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء، ط1، 2001م.

29) الغفاري، علي عبد القوي، دور التضامن العربي وانتصار حرب أكتوبر 1973م،مجلة الثوابت، ع39، يناير مارس، صنعاء 2005م.
30) فرج الله، سليمان بطرس، دور الحصار البحري في معركة 1973م، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية، القاهرة، ع35، يناير 1974م.
31) فوزي، محمد، حرب أكتوبر 1973، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط1، 1988م.
32) قائد، صادق عبده علي، التداخل اليمني في القرن الإفريقي1967- 1978م، مركز عبادي، صنعاء ج1، ط1، 2004م.
33) محمود، عبدالنافع، الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر ومحاولات إرساء النفوذ الصهيوني، مجلة آفاق عربية، بغداد، ع1، أيلول 1979م.
34) ملف محاضر جلسات الجامعة العربية المحفوظة في وزارة الخارجية سنة 1971م، نقلًا عن محاضرات جغرافية اليمن البشرية للعام الدراسي 2001/2000 قسم التاريخ المستوى الثاني، كلية الآداب جامعة صنعاء، اليمن.
35) نجاد، عبدالله محمد علي: الأهمية الإستراتيجية للجزر اليمنية في البحر الأحمر وخليج عدن1945- 1973م ، دائرة التوجيه المعنوي، صنعاء، 2006م.
36) نعناعة، محمود، إسرائيل والبحر الأحمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، 1974م.
37) أبو نهار، صالح عبد ربه، جزيرة حنيش وأبعاد العدوان الإرتيري، دار المعرفة للطباعة والنشر، صنعاء، د.ط، 1997م.
38) نور، محمد، وآخرون، علاقات إريتريا الخارجية رؤية تحليلية تقدمية، مركز القرن الإفريقي للدراسات، الخرطوم، د.ط، 2009م.
39) الهيصمي، خديجة، سياسة اليمن في البحر الأحمر، مكتبة مدبولي القاهرة، ط1، 2002م.
40) وثيقة إفادة العميد بحري أحمد حسن دويلة، 1997/8/4م.
41) اليمن في الصحافة العربية في القرن العشرين 1972- 1979م، المحرر (صحيفة) في: 1972/7/13م، مركز المحروسة للنشر والخدمات، القاهرة، م2، د.ت.